السّياسَة الخارجيّة السّعوديّة

تأليف الدكتور

عبدالله سعود القبّاع

عرض وتحليل :

● د . عبدالله حسن الأشعل ●

صدر الكتاب الذي نعرض له منذ فترة ، وهو الكتاب الثاني للمؤلف حيث كان كتابه الأول حول « السعودية والمنظمات الدولية » وقد صدر عام ١٩٨٠ م .

ويقع الكتاب الجديد في ما ينيف على الخمسمائة صفحة بقليل بما في ذلك ما يقرب من خُمْسِ عدد صفحاته للفهرس والمقدمة والملاحق والمراجع .

ويضم الكتاب اثنى عشر فصلا . في الفصل الأول عكف المؤلف على دراسة السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها ومناهج دراستها وهي المنهج التحليلي والأيديولوجي والمقارن . أما العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية فقد أورد المؤلف منها عشرة عوامل هي الموقع الجغرافي الذي يتطلب قوة للدفاع عن الأراضي المترامية الأطراف ، والموارد الطبيعية وأهمها البترول ، والقدرة الصناعية والعسكرية والتكنولوجية حيث بدأ تشجيع الصناعات الوطنية ونقل التكنولوجيا وتنويع العوائد ، رغم استمرار الاعتماد على مصادر التسليح الغربية وإن كان مشروع التوازن الاقتصادي الذي أورد المؤلف تفصيلات كثيرة عنه ومشروع درع السلام المرتبط به قد أسهم في تطوير عملية نقل التكنولوجيا في المجال الدفاعي . ومن هذه العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية عامل السكان ، حيث يقدر سكان المملكة عام ١٩٨٥ بحوالي ٢ /٩١ مليون نسمة مقارنا بـ ٣ /٥١ مليونا عام ١٩٦٥ م مشيرا إلى أن نسبة الزيادة السنوية قد ارتفعت من ١,٩ ٪ عام ١٩٦٥ م إلى ٣,١ ٪ عام ١٩٨٥ م . ولم يوضح المؤلف انعكاسات عامل السكان على السياسة الخارجية بعد تفصيله لتطوير السكان . وهناك عامل العقيدة الدينية حيث الإسلام هو الركيزة الأساسية للتشريعات والحياة .

أما **ثقل التاريخ** كما يسميه المؤلف ، فيعني لديه إحساس الأسرة السعودية بمسؤولية المحافظة على السلطة وضمان استقرارها لخدمة المواطنين ونشر العقيدة الإسلامية . وأما **الانتماء العربي الإسلامي** للسعودية كعامل مؤثر في سياستها الخارجية فلا يرى المؤلف أي تعارض بين السياسة السعودية في العالمين العربي والإسلامي وأن ما يميزها عن أقطار هذين العالمين هو مكانتها الخاصة التي تسمح لها بدور مؤثر في سياسات هذين العالمين . ويتطرق المؤلف إلى عامل العلاقة **السعودية الخاصة مع الغرب** فيشرح دوافعها مشيرا إلى أن أبرز عقباتها هو الانحياز الأمريكي لإسرائيل . ثم هناك **عامل العداء للشيوعية** الذي لم يمنع الملك عبد العزيز من إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي عام١٩٢٦ م التي انتهت عام ١٩٣٨ بسحب البعثة الدبلوماسية السوفييتية من جدة .

ويورد المؤلف عددا من القوى والقطاعات التي يرى أنها مؤثرة في صنع السياسة الخارجية السعودية وهي النخبة الملكية ، علماء الدين ، الدبلوماسيون المحترفون ، أجهزة جمع وتحليل المعلومات ،

التكنوقراطيون ، المثقفون وأساتذة الجامعات ، رجال الأعمال ، ثم قطاع الصحافة والإعلام حيث يرى المؤلف أنه يقوم « بدور مساند لاتجاهات الحكومة في الداخل والخارج » .

وفي الفصل الثاني تناول المؤلف تطور السياسة السعودية والنظام العربي السعودي مستعرضا تاريخ محاولات إقامة الدولة السعودية منذ عام ١٩٤٤ م ، مركزا على السياسة السعودية في عهد الملك عبد العزيز وخاصة منذ سيطرته على الرياض في عام ١٩٠٢ م حتى « تحرير الحجاز » .

وأشار المؤلف إلى استمرار مبادئ السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سعود تجاه البلاد العربية والجامعة العربية والعالم الإسلامي والأمم المتحدة ، وسياسة الملك فيصل أيضا الذي رحب بفكرة المؤتمرات العربية الإسلامية لتحسين علاقاته بالدول العربية المعتدلة ، واهتمامه بالقضية الفلسطينية ،ورفع شعار التضامن الإسلامي . ولم تتغير السياسة السعودية عن ذلك في عهد الملك خالد ، ثم تطورت خطوط هذه السياسة على النحو الذي فصله المؤلف في عهد الملك فهد حيث عمدت السعودية إلى التوفيق في النطاقين العربي والإسلامي ، ودعم الأمم المتحدة والتعامل مع الأزمات الدولية المتفجرة بحكمة مكنت السعودية من أن يكون لها دور متميز في حل الصراعات الإقليمية والدولية .

وعقد المؤلف **الفصل الثالث** لتحليل أهداف السياسة الخارجية السعودية في أربع دوائر هي الدائرة الخليجية ، والعربية ، والإسلامية ثم المحيط الدولي .

ففي الخليج ، للسعودية مصالح استراتيجية ونفطية وروابط عائلية تجعل هدف الاستقرار فيه منطلقا لسياستها . واستعرض المؤلف جانبا من المواقف السعودية تجاه القضايا العربية لتحقيق التلاحم العربي ، وكذلك التضامن الإسلامي في النطاق الإسلامي .

خصص المؤلف **الفصل الرابع** لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية السعودية حيث عالج أجهزة صناعة السياسة الخارجية في السعودية بعد تقديم نظري للموضوع ، وهي الملك الذي يتمتع بسلطات نابعة من كونه رئيسا للدولة ورئيسا للوزراء وفقا للنظم السعودية ، ثم مجلس الوزراء الذي يضم إلى جانب الملك نائبين ، ووزراء دولة ومستشاري الملك ، ثم وزارة الخارجية التي أنشئت عام ١٩٣٠ م كأولى وزارات الدولة ، وأجهزة المخابرات . ويعالج المؤلف دور بعض المؤسسات غير الرسمية في عملية صناعة القرار في السعودية مثل النخبة الملكية ورجال الأعمال والمجالس واللقاءات المفتوحة بين كبار المسؤولين وقطاعات الشعب المختلفة وأوضح المؤلف أن اتخاذ القرار في السياسة الخارجية السعودية ، يمر بثلاثة مستويات هي الملك وولي عهده ، مجلس الوزراء ثم وزارة الخارجية التي تقوم بمهمة التنفيذ ، وذلك كله في ضوء مراعاة القضايا المهمة التي تحكم القرار وأهمها العقيدة الإسلامية والأمن الوطني والالتزام السعودي بالقضايا العربية والإسلامية .

أما **الفصل الخامس** فيعالج وسائل وأدوات الدبلوماسية السعودية منذ عهد الملك عبد العزيز ومن أعقبه من أبنائه ، وتنوع هذه المسائل وسط التغيرات في الظروف السياسية والإقليمية والعالمية ، مركزا على وسائل الدبلوماسية الاقتصادية (مشيرا إلى المساعدات الخارجية السعودية من خلال الصندوق السعودي للتنمية المنشأ عام ١٩٧٤ م الذي قدم المؤلف معلومات ضافية عنه وعن عملياته حتى عام ١٩٨٥ م وعن طريقه احتلت السعودية المركز الأول في العالم من حيث مساعداتها للدول النامية) .

وهناك أيضا الوسائل الإعلامية والدعائية التي تقوم بها وزارة الإعلام منذ نشأتها عام ١٩٦٣ م والبعثات الثقافية والإعلامية في الخارج ، ثم الوسائل العسكرية مشيرا إلى حالات استخدام القوات المسلحة السعودية مع اليمن عام ١٩٣٤ م وفي فلسطين عام ١٩٤٨ م وخلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ م ، وعام ١٩٦١ م لدعم استقلال الكويت وغيرها . ولذلك لا تتوانى الحكومة في تعزيز القدرات العسكرية .

وإذا كانت الفصول الخمسة الأولى قد اهتمت بالجانب النظري فيمكن القول إن الفصول الخمسة التالية قد اهتمت بالجانب التطبيقي .

ففي **الفصل السادس** عالج المؤلف علاقات السعودية العربية خاصة مع دول الخليج العربي حيث العلاقات تضرب في جذور التاريخ مع هذه الدول التي يضمهم معها مجلس التعاون .

وكذلك أفاض المؤلف في تاريخ العلاقات السعودية اليمنية والمصرية حيث أشار إلى أزمة العلاقات في عهد الملك فؤاد ثم توثق العلاقات في عهد الثورة ، ثم توتر العلاقات المصرية السعودية إبان انفصال سوريا وتطبيق القرارات الاشتراكية في مصر وما أعقب ذلك من صدام سياسي وعسكري بسبب الثورة اليمنية الذي أنهته اتفاقية جدة مشيرا إلى الدور الحيوي الذي لعبته السعودية في حرب أكتوبر ومعارضة السعودية لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لكنه يقرر أن العلاقات المصرية السعودية تمر بمرحلة تحسن واضح ومتزايد منذ تولي الرئيس مبارك .

واهتم المؤلف بتطور العلاقات السعودية العراقية حيث سويت مشكلة الحدود بين البلدين في اتفاقية المحمرة عام ١٩٢٢ م ، وبروتوكولات العقير المكملة لها والبروتوكولات في المتن وما أعقب ذلك من اتفاقات مختلفة لم تفلح في تطوير التعاون بين البلدين . وعارضت السعودية حلف بغداد كما لم تؤيد نظام قاسم الشيوعي وأيدت الكويت ضد تهديداته . ولم تخف السعودية موقفها في الحرب العراقية الإيرانية القائم على نبذ العدوان ، ودعم فرص السلام واحترام القوانين الدولية .

وقدم المؤلف الخلفية التاريخية للعلاقات السعودية الأردنية مرورا باتفاقية حداء سنة ١٩٢٥ م بشأن الحدود بين نجد وشرق الأردن ، واعتراف الأمير عبد الله عام ١٩٣٣ م بالمملكة العربية

السعودية ، عقب اتفاقية القدس بشأن الصداق وحسن الجوار حيث توثقت بمرور الأيام علاقات البلدين حتى الآن .

أما العلاقات السعودية مع سوريا ولبنان فقد أشار المؤلف إلى دعم السعودية لاستقلالهما وعضويتهما في الجامعة العربية وتطوير علاقاتها بهما . ويرى المؤلف أن السعودية تعتبر سوريا عنصرا مؤثرا في السياسة العربية آملين أن ينسجم مع الأهداف العربية لكنه يرى أن الموقف السوري من الحرب العراقية الإيرانية وعلاقاتها بإيران يثير جدلاً واسعاً ويمثل خروجا عن الخط العام لميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك خاصة بعد تحفظ سوريا على الفقرة المتعلقة « بإدانة العدوان الإيراني على العراق » من قرارات المؤتمر الخامس والثمانين لوزراء الخارجية العرب عام ١٩٨٦ م (تحفظت أيضا ليبيا والجزائر واليمن الجنوبي) . ويقرر المؤلف في هذا الصدد أنه مع أن « السعودية تدرك جيدا طبيعة وأسباب الخلافات السورية العراقية إلا أنها لا تشاطر السوريين موقفهم من النظام الإيراني الذي مايزال يحتل جزءا من الأراضي العراقية ويهدد سلامة وأمن الدول الخليجية » (ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣) .

كذلك أفاض المؤلف في مواقف السعودية تجاه القضية الفلسطينية منذ بوادر نشأتها وجهود الملك عبد العزيز في هذا الصدد وكذلك جهود خلفائه حتى اليوم مشيرا إلى خطة فاس القائمة على المبادرة السعودية .

وكان للسعودية دور في مساندة دول المغرب العربي في السعي لنيل استقلالها ، كما تقيم المملكة علاقات وثيقة معها .

وفي **الفصل السابع** عالج المؤلف علاقات السعودية بالعالم الإسلامي مشيرا إلى الدور الإسلامي والمكانة التي تحتلها السعودية في العالم الإسلامي انطلاقا من التزامها بالشريعة وخدمتها للأماكن المقدسة ولذلك قامت سياستها على تحقيق التضامن الإسلامي منذ عهد الملك عبد العزيز حتى الآن كما كان الملك فيصل يرى في الشيوعية والصهيونية والامبريالية خطرا على الأمة الإسلامية ، وكان يقسم العالم على أساس اقتراب دوله أو بعدها عن وحدانية الله ، وكان له دور في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي والهيئات التابعة لها ، والعمل من أجل قضية القدس ، كما أن المساعدات الاقتصادية السعودية تستهدف ترسيخ التضامن الإسلامي .

وتناول **الفصل الثامن** العلاقات السعودية الأوروبية فبدأ بالعلاقات السعودية البريطانية التي احتلت جزءا كبيرا من تاريخ السعودية بحكم وجود بريطانيا في الخليج واتصلت بشكل أو بآخر بمراحل توحيد الجزيرة ولذلك أقام الملك عبد العزيز علاقات وثيقة مع بريطانيا لخدمة كفاحه مشيرا إلى توتر العلاقات البريطانية ـ السعودية لمدة طويلة بسبب النزاع حول البوريمي ، وبسبب العدوان على مصر . ثم تناول العلاقات السعودية الألمانية منذ أول اتصال بينهما عام ١٩٢٨ م ومعاهدة الصداقة عام ١٩٢٩ م ، وتابع

خلفاء الملك عبد العزيز سياسة الصداقة مع ألمانيا وتوثيق العلاقات في مختلف المجالات . أما فرنسا فقد اعترفت بالسيطرة على الحجاز عام ١٩٢٦ م وعقدت أول معاهدة صداقة مع الملك عبد العزيز عام ١٩٣١ م ، لكن اشتراك فرنسا في العدوان الثلاثي أدى إلى قيام السعودية بقطع العلاقات معها ثم توثقت العلاقات بفضل موقف ديجول المعادي للعدوان الإسرائيلي .

ورغم معاداة إيطاليا للملك عبد العزيز بسبب منافستها لبريطانيا فقد اعترفت بالمملكة العربية السعودية وأبرمت معها معاهدة صداقة كانت أساسا في تطور العلاقات فيما بعد ، لكن العلاقات جمدت خلال الحرب العالمية الثانية واستؤنفت بعدها في خط بياني متطور .

أما في **الفصل التاسع** فقد تناول المؤلف العلاقات السعودية الأمريكية التي بدأت في وقت متأخر لأسباب تعود لظروف البلدين وارتبطت في البداية باستخراج البترول ثم تطورت إلى المجالات السياسية والتسليح والمجالات الاقتصادية ولكن هذه العلاقات شهدت توترات كثيرة بسبب الاختلاف البين بين الموقفين الأمريكي والسعودي من الصراع العربي الإسرائيلي . ولعل الملك خالد قد أصاب كبد الحقيقة عندما أشار إلى هذا العائق بقوله : « إذا كان أصدقاؤنا لا يستطيعون إقناع إسرائيل بقبول الحق العربي فإننا نتوقع من أصدقائنا ألا يحاولوا إقناعنا بقبول الباطل الإسرائيلي » .

ثم تناول المؤلف في **الفصل العاشر** العلاقات السعودية السوفييتية مشيرا إلى أن موسكو كانت أول من اعترف بالملك عبد العزيز بعد سيطرته على الحجاز وتبادلت معه العلاقات الدبلوماسية إلى أن سحبت بعثتها الدبلوماسية عام ١٩٣٨ م ، كذلك استعرض اهتمامات موسكو المتصلة بإقامة هذه العلاقات آملين أن تسوي موسكو القضية الأفغانية وهي على ما يبدو العقبة الوحيدة في هذا المجال .

واستعرض المؤلف في **الفصل الحادي عشر** سياسات السعودية النفطية منذ اكتشاف البترول فيها منذ عام ١٩٣٨ م ، وتطور هذه السياسة بقبول شركة أرامكو عام ١٩٥٠ م بمبدأ مناصفة الأرباح وحذت حذوها دول الخليج الأخرى ، ثم تغيرت الصورة مع نشأة الأوبك عام ١٩٦٠ م التي خاضت حربا عنيفة ضد الشركات البترولية وتحكمت في أسعار البترول مشيرا إلى ثقل السعودية وأهمية موقفها داخل الأوبك والمساعدات التي قدمتها للدول النامية مستفيدة من عوائد البترول حيث بلغت نسبة هذه المساعدات إلى الناتج القومي أعلاها وهي ما يقرب من ٨ ٪ عام ١٩٧٥ م ، فضلا عن استقدام أعداد وفيرة من العمالة العربية والآسيوية إليها . ودافع المؤلف عن اتهام وجه للمملكة بأنها تتسبب في أزمة الأسعار الحالية ، وعن سياستها بعيدة النظر في هذا المجال .

أما عن آفاق المستقبل بالنسبة للسياسة السعودية ، فقد خصص لها الفصل الثاني عشر والأخير مستعرضا تلك الآفاق في ضوء تصوره لمستقبل العوامل الداخلية المرتبطة بحركة السكان والظواهر الاجتماعية الأخرى ، وتغير أحوال العرض والطلب العالمي على البترول . وينتهي المؤلف في هذا الصدد إلى توقع أن

تكون السعودية الدولة العربية الأولى عام ٢٠٠٠ في مجالات البترول والاستخدامات التكنولوجية الحديثة ، يساعدها في ذلك سهولة عملية التحول الاجتماعي وانسجام هيكلها وقيمها الاجتماعية ، وارتفاع مستوى الترابط والتكامل في البنية الاجتماعية والسياسية ، وتمتعها بالاستقرار السياسي مما يمكنها من تحقيق مكانة بارزة بين الأمم .

ملاحظـات ختاميـة :

يعد الكتاب أول دراسة شاملة عن السياسة الخارجية السعودية بقلم سعودي ، ولاشك أن أهمية السعودية قد دفعت العديد من الباحثين وخاصة الأجانب إلى تناول جوانب هذه الأهمية ، سواء ما ارتبط بأوضاعها الداخلية أو علاقاتها الخارجية . ولقد أدرك المؤلف منذ البداية أهمية العمل الذي يقوم به ، إلا أننا مع تقديرنا الكبير لجهده ، فإننا نشعر أن من أهم مزايا هذا العمل أنه سيفتح الباب فعلا أمام محاولات جديدة لكي تفي الموضوع ما يستحق من العناية .

ويحمد للمؤلف أنه رجع إلى عدد كبير من الثقات لمعالجة الموضوع ، ولكن تشعب الموضوع وأهميته قد تركا في كثير من الوجوه مجالاً للمستزيد .

ولما كان الكمال لله وحده واهتماما بنداء المؤلف في مقدمة الكتاب وترحيبه بملاحظات الباحثين ، فإنني آمل أن تخلو طبعاته المقبلة من بعض الهنات وأخصها .

١ ـ عند معالجة سياسة السعودية في العالم الإسلامي ، جاءت المعالجة أقل بكثير مما يستحقه هذا الموضوع الحيوي ، إذ البعد الإسلامي في نظرنا هو محور السياسة الخارجية السعودية بأكملها .

٢ ـ خلط المؤلف بين منظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي ، واستشهد ببحث الأستاذ /عبد الله سندي الذي وقع في الخطأ نفسه (٣١٣ ـ ٣١٥) ولاشك أن إفراد معالجة خاصة لموقف السعودية ومساندتها للمنظمتين وتقديم معلومات كافية عنهما للقارئ أمر لا غنى عنه في هذا المقام .

٣ ـ لا شك أن المؤلف يعلم أن إيراد مقتطفات مطولة باللغة الإنجليزية دون ترجمتها لا سيما في صلب المتن ، مهما كانت أهميتها في سياق الموضوع ، أمر يخالف أصول البحث العلمي ، وينطبق ذلك أيضا على المعلومات الكثيرة التي أوردها والمتضمنة نصوص بعض الاتفاقيات الدولية ثم بيان الدول التي تبادلت التمثيل الدبلوماسي مع السعودية وغيرها .

٤ ـ كذلك نأمل أن يفيض المؤلف في الطبعة القادمة في تأصيل الدور السعودي في الصراع العربي الإسرائيلي ، وفي جميع الصفوف العربية ، وفي مجلس التعاون الخليجي .

وأخيرا ففي الكتاب أخطاء لغوية كثيرة يحتاج معها الكتاب إلى مراجعة لغوية شاملة في طبعته القادمة إن شاء الله ■